

# الإمامة .. والتقية .. والمتعة

الاتفاق بين أهل السُّنة والشَّيعة كثيرة كما ذكرنا، وأهمها الاتفاق على المبادئ الأساسية والأصول (التوحيد- القرآن- السُّنة- الأركان الخمسة) وبعد ذلك هناك نقاط اختلاف أساسية لا يمكن إغفالها. وفي نفس الوقت لا يمكن أن تمنع التقاء الطائفتين تحت مظلة الإسلام.

ومن أهم نقاط الاختلاف التي يكرر الحديث عنها الباحثون ويشيرون إليها في أوثق كتب الشَّيعة وهو كتاب (الكافي) للكلينى، أن الإمام له صلة روحية بالله من جنس الصلة التي للأنبياء والرسل. ولأهمية هذه القضية نعود إليها بالتفصيل.

وينسب الكلينى إلى الإمام الرضا أنه قال: (الفرق بين الرسول والنبى والإمام أن الرسول هو الذى ينزل عليه جبريل فيراه ويسمع كلامه وينزل عليه الوحي، وربما رأى فى منامه نحو رؤيا إبراهيم. والنبى ربما سمع الكلام، وربما رأى الشخص ولم يسمع. والإمام هو الذى يسمع الكلام ولا يرى الشخص..). فالإمام بهذا النص يوحى إليه وإن اختلف طريق الوحي إليه عن الطريق الذى يصل الوحي به إلى النبى والرسول، (والله أعظم من أن يترك الأرض بغير إمام عادل، إن زاد المؤمنون شيئاً ردهم، وإن نقصوا شيئاً أتمه لهم، وهو حجة على عباده، ولا تبقى الأرض بغير إمام، حجة الله على عباده، ولو لم يبق فى الأرض إلا رجلان لكان أحدهما الحجة وكان هو الإمام).

والإيمان بالإمام جزء من الإيمان، ومن كتاب أصول الكافي ينقل أحمد أمين فى كتابه (ضحى الإسلام) ما ينسب إلى الإمام أبى جعفر الصادق ومن ذلك: (إن معرفة الله هى تصديق الله، وتصديق رسوله، وموالاته الإمام على الائتمام به وبأئمة

الهدى عليهم السلام، والبراءة إلى الله من عدوهم. هكذا يُعرف الله، (وإن من أصبح من هذه الأمة لا إمام له، أصبح ضالاً تائهاً، وإن مات على هذه الحال مات ميّنة كفر ونفاق) ويفسر الآية ١٢٢ من سورة الأنعام: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ على أن النور هو الإمام يسير الناس على هداه، كما يفسرون الآية ٨٤ من القصص وآية ٨٩ من سورة النمل: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾ بأن الحسنة هي معرفة الولاية وحب آل البيت والسيئة هي إنكار الولاية ويغض آل البيت. ومن كتاب (أصول الكافي) أيضاً ينقل أحمد أمين قول الرضا (الناس عبيد لنا في الطاعة) وتفسير الشيعة للآية ٧ في سورة الرعد: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ بأن المقصود هم الأئمة، فهم ولاة الله وخزنة علمه. وقول الله تعالى في آية ٨ في سورة التغابن: ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا﴾ على أن النور هو نور الإمام في قلوب المؤمنين.

والأئمة هم أركان الأرض وحجته البالغة. وينسب إلى الإمام الرضا أنه قال: (الإمامة تمام الصلاة والزكاة والصيام والحج، والجهاد وتوفير الفىء والصدقات، وإمضاء الحدود والأحكام، ومنع الثغور والأطراف. الإمام يحل حلال الله، ويحرم حرام الله، ويقيم حدود الله، ويذب (يدافع) عن دين الله، ويدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة والحجة البالغة؛ الإمام كالشمس الطالعة للجللة بنورها العالم.. الإمام هو البدر المنير والسراج الظاهر.. المطهر من الذنوب والمبرأ من العيوب.. الخ). ووفقاً لما جاء في المرجع الشيعي المعتمد (الكافي) فإن أعمال الناس ستعرض على النبي ﷺ وعلى الأئمة لقول الله تعالى في سورة التوبة الآية ١٠٥: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا بِسَيْرِ اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ قال أبو عبد الله: المؤمنون هم الأئمة، وقال أيضاً: (نحن شجرة النبوة وبيت الرحمة.. وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة وموضع سر الله، ونحن حرم الله الأكبر، ونحن ذمة الله،

ونحن عهد الله، فمن وفى بعهدنا وفى بعهد الله، ومن خفرها فقد خفر ذمة الله وعهده).

ويقول الشيعة الإمامية إن الأئمة عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله، وإنهم يعرفونها على اختلاف أسسنتها، وقد أورث الله الأئمة ذلك الكتاب الذي فيه تبيان كل شىء.. وعند الأئمة اسم الله الأعظم، وعندهم (الجفر) وهو وعاء من أدم فيه علم النبيين والوصيين، وعلم العلماء الذين مضوا من بنى إسرائيل، وعندهم مصحف فاطمة، وفيه مثل قرآننا ثلاث مرات، وليس فيه من قرآننا حرف واحد. (وفيما يتعلق بقرآن فاطمة فإن معظم الشيعة ينكرون وجوده).

وفى كتاب (ضحى الإسلام) أوصاف كثيرة للأئمة منقولة عن كتاب (أصول الكافي)، يصل منها أحمد أمين إلى أن الشيعة الإمامية ينظرون إلى الإمام على أنه يتلقى علمه عن طريق الوحي، ويعدده الله إعدادا خاصا ويعصمه من الذنوب ويورثه علم الأنبياء ويطلعه على ما كان وما سيكون، وأن النبي ﷺ آثر الإمام عليا بعلم خاص، وأن الإمام نور الله فى أرضه.

ويصل أحمد أمين إلى أن هذا المفهوم لمكانة الإمام يؤدي إلى شلل العقل، وقتل الفكر، ويجعل للإمام سلطة لا حد لها ما دام هو المعصوم. وفضلا عن أن هذا المفهوم الشيعى لمكانة الإمام يتعارض مع المفهوم العام للسنة وهو- أن الله لم يخلق أسرة من الناس تمتاز كلها متسلسلة وإلى الأبد بامتياز لا حد له، وتكون فوق مستوى كل الناس فى العقل والدين والحكم والتصرف، وكلنا أولاد آدم، والآيات كلها تدل على أن القرابة والنسب لا تدخل لهما فى تقويم الأشخاص، ولا يورث الصلاح والتقوى والعلم كما يورث المال، ومن مزايا الإسلام العظيمة أن الإنسان يوزن بأعماله لا بأبائه ولا بجاهه أو ماله

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (٨)

(الزلزلة آيتى ٧ ، ٨)

وقد كان الرسول ﷺ يقول لابنته يا فاطمة اعملي فإنى لن أغنى عنك من الله شيئاً، كما كان من الموالي من هم أقرب إلى رسول الله ﷺ من بعض القرشيين، ويصل أحمد أمين من ذلك إلى أن دعوى أن الإمامة إرث وأن الإمام معصوم، وأن الإيمان بالإمام يغفر المعاصي، يتعارض مع عقيدة الإسلام، فقد كان عمر يخطئ، وكان أبو بكر يخطئ، ولو كان للإمام على العصمة والعلم بيوطن الأمور وخفاياها لتغير وجه التاريخ، ولما قبل التحكيم، وكان قد أدار الحروب أفضل مما أدارها.. والرسول ﷺ نفسه يقول كما جاء فى الآية ١٨٨ من سورة الأعراف: ﴿وَلَوْ كُنْتُ

أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْثِرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾

ويستشهد أحمد أمين بشعر ابن هانئ الأندلسى المغربى الشيعى فى مبالغاته مدح المعز لدين الله الفاطمى:

ما شئت لا ما شاءت الأقدار	فاحكم فأنت الواحد القهار
وكأما أنت النبى محمد	وكأما أنصارك الأ نصار
أنت الذى كانت تبشرنا به	فى كتبها الأخبار والأخبار
هذا الذى ترجى النجاة بحبه	وبه يُحط الإصرُ والأوزار
هذا الذى ترجى شفاعته غدا	حقا وتخمد أن تراه النار
من آل أحمد كل فخر لم يكن	يُنمى إليهم ليس فيه فخار

وينقل أحمد أمين من ديوان ابن هانئ الكثير عن قداسة الإمام ووجوب طاعته والتماس شفاعته. ويصل إلى أن الزمن اختلف، ونحن فى عصر عرف فيه الناس حقوقهم وواجباتهم، وهو عصر حرية الفرد وحرية الفكر والديمقراطية ولا يتفق ذلك مع نظرية انفراد الإمام المعصوم بالرأى والحكم إلى آخر الزمان.

ونعود إلى واحد من أهم الكتب التي صدرت لشرح عقائد الشيعة وهو كتاب (أصل الشيعة وأصولها) للشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء وهو من أكبر علماء الشيعة في النجف وتوفي في إيران عام ١٩٥٤. ويقول: إن الإمامة هي الأصل الثالث من أصول الشيعة الإمامية. فالأصل الأول هو التوحيد، والثاني هو النبوة، ويشير إلى كذب ما في بعض الكتب عن وجود مصحف يختص به الأئمة هو مصحف فاطمة. فيقول: إن عقيدة الشيعة الإمامية أن الكتاب الموجود في أيدي المسلمين هو الكتاب الذي أنزله الله للإعجاز والتحدى ولتعليم الأحكام وتمييز الحلال من الحرام، وأنه لا نقص فيه، ولا تحريف، ولا زيادة، وعلى هذا إجماعهم، ومن ذهب منهم أو من غيرهم من فرق المسلمين إلى وجود نقص فيه أو تحريف فهو مخطئ، ونص الكتاب العظيم:

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ (الحجر الآية ٩)

والأخبار الواردة من طرقنا أو طرقهم الظاهرة في نقصه أو تحريفه أخبار شاذة، أو أخبار آحاد لا تفيد علما ولا عملا، فيما أن تقول بنحو من الاعتبار، أو يضرب بها الجدار، ويعتقد الإمامية أن كل من اعتقد أو ادعى النبوة بعد محمد ﷺ أو نزول وحى أو كتاب هو كافر.

وهذا هو قول الشيعة الإمامية، وبعضهم يقول: إن ما يقال عنه مصحف فاطمة هو نسخة من المصحف المتداول وكان الإمام على يدون على الهامش تفسير بعض الآيات، التي كان يسأل عنها الرسول ﷺ، ويكتب إجاباته عليها. أما النص أو المتن فهو هو كلمة كلمة وحرفا حرفا.

وعن موضوع الإمامة يقول الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء: إنه يمثل الفرق الجوهرى بين مذهب الشيعة الإمامية والمذاهب والفرق الأخرى، أما الفرق الأخرى فهي عرضية كالفرق بين أئمة الاجتهاد من أهل السنة كالحنفى والشافعى وغيرهما.

ويقول: إن الإمامة عند الشيعة الإمامية هي منصب إلهي يختاره الله بسابق علمه بعباده كما يختار النبي ﷺ ويأمر النبي ﷺ بأن يدل الأمة عليه، ويأمرهم باتباعه، ويعتقد الشيعة الإمامية أن الله أمر نبيه بأن ينص على عليّ وينصبه علماً للناس من بعده، وكان النبي ﷺ يعلم أن ذلك سوف يثقل على الناس، وقد يحملونه على المحاباة وللحبة لابن عمه وصهره، ومن المعلوم أن الناس ذلك اليوم، وإلى اليوم، ليسوا في مستوى واحد من الإيمان واليقين بنزاهة النبي ﷺ وعصمته، ولكن الله لم يعذره في ذلك فأمره: ﴿يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة آية ٦٧) فلم يجد بداً من الامتثال بعد هذا الإنذار الشديد، فخطب في الناس عند منصرفه من حجة الوداع في غدير خم، فنادى وجلهم يسمعون: ألسنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فقالوا: بلى. فقال: (من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه) إلى آخر ما قال، ثم أكد ذلك في مواطن أخرى تلويحاً وتصريحاً وإشارة ونصاً حتى أدى الرسالة، وبلغ عند الله المعذرة.

هكذا يؤكد الشيخ كاشف الغطاء أولاً- أن الإمامة أصل من أصول العقيدة الإسلامية في مذهب الشيعة الإمامية، ويرى ثانياً- أن إمامة عليّ كرم الله وجهه إنما جاءت بأمر من الله وأن النبي ﷺ بلغ بها المسلمين صراحة في حجة الوداع، وأن الآية: ﴿يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ المقصود بها بلغ المسلمين بأن علياً هو الإمام من بعدك.

□□□

ويقول الشيخ كاشف الغطاء: إن الإمام علياً امتنع أولاً عن بيعة أبي بكر ثم رأى أن امتناعه ضرر كبير على الإسلام فضحى بنفسه. وقد رأى أن أبا بكر الذي أصبح خليفة قد نصح للإسلام، وصار يبذل جهده من أجل قوة الإسلام وإعزازه، وهذا

أقصى ما يتوخاه عليّ من الخلافة، ولذلك تابع ويايع حيث رأى أن في ذلك مصلحة الإسلام، ويقول الشيخ كاشف الغطاء: إن عليا وهو علي منصبه الإلهي من الإمامة وإن سلّم لغيره التصرف والرئاسة العامة فإن ذلك المقام مما يمتنع التنازل عنه بحال من الأحوال أما حين انتهى الأمر إلى معاوية، وعلم أن موافقته ومسالته وإبقائه واليا فيه ضرر كبير على الإسلام لم يجد بدا من حربه.

يقول الشيخ كاشف الغطاء: إن الإمامية يقولون: نحن شيعة علي وتابعوه، نسالم من سالمه، ونحارب من حاربه، ونعادي من عاداه، ونوالي من والاه، إجابة وامتنالا لدعوة النبي ﷺ: "اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه" وعلى ذلك فإن حبنا وموالانا لعلي وولده إنما هي محبة وموالاتة للنبي وإطاعة له.

ويقول إن الإمامية يعتقدون أن الله سبحانه لا يخلى الأرض من حجة على العباد من نبي أو وصي ظاهر مشهور، أو غائب مستور، وقد نص النبي ﷺ على عليّ وأوصى عليّ إلى ولده الحسن، وأوصى الحسن أخاه الحسين، وهكذا إلى الإمام الثاني عشر المهدي المنتظر. ويقول: إن علماء الدين لهم مؤلفات عديدة في إثبات الوصية، مثل كتاب (الوصية) لهشام بن الحكم، وكتاب (الوصية) للحسين بن سعيد، وكتاب (الوصية) للحكم بن مسكين، وعشرات غيرهم في القرن الأول الهجري والقرن الثاني والقرن الثالث وحتى القرن الرابع، ومن أمثلة ما كتب فيه كتاب المسعودي (إثبات الوصية) وقال فيه: لكل نبي اثنا عشر وصيا وذكر المسعودي أسماء الأنبياء وأسماء أوصياء كل منهم وذكر تراجمهم.

□□□

وعن المهدي المنتظر يقول الشيخ كاشف الغطاء: قد تعلقو نبرات الاستهتار والاستنكار من سائر فرق المسلمين ومن غيرهم على الشيعة الإمامية لاعتقادهم بوجود إمام غائب، ويستنكرون قول الشيعة الإمامية بأن الإمام الغائب، أو المهدي

المنتظر، من المستبعد بقاءه مدة تتجاوز ألف سنة، وقد عاش نوح عليه السلام في قومه -بنص الكتاب- ألف سنة إلا خمسين عاما. وقد اختلف علماء الحديث على حياة الخضر ونبوته، وقال بعضهم: إن الخضر حي موجود بين أظهرنا، وذلك متفق عليه عند الصوفية، وحكاياتهم عن رؤيته وسؤاله والأخذ منه أكثر من أن تحصى -بل إن الزمخشري- وهو معتزلي - له كتاب اسمه (ربيع الأبرار) قال فيه: إن أربعة من الأنبياء: اثنان منهم في السماء هما إدريس وعيسى، واثنان في الأرض، هما إلياس والخضر، والشيعية يعتبرون مثل هذه الروايات أدلة على وجود الإمام الغائب وأنه ما زال حياً. أما السؤال عن الحكمة والمصلحة في بقاءه مع غيبته وهل وجوده مع عدم الانتفاع به يتساوى مع عدم وجوده، فإن الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء يجيب عنه بأن هذه من الحكمة الربانية، والمصالح الإلهية، ومن أسرار التكوين والتشريع، شأنه في ذلك شأن الأحكام التي لاتزال حكمتها مجهولة إلى اليوم، مثل تقبيل الحجر الأسود مع أنه حجر لا يضر ولا ينفع، ومثل فرض صلاة المغرب ثلاث ركعات وصلاة العشاء أربع ركعات والصبح ركعتين وغير ذلك من الأمور التي استأثر الله سبحانه بعلمها ولم يطلع عليها ملكا من الملائكة ولا نبيا من الأنبياء المرسلين مثل علم الساعة، وليلة القدر، وساعة الاستجابة. وعلى ذلك فإنهم يقولون: إن مثل هذه الأمور يجب التصديق بها إذا صح أن النبي ﷺ وأوصيائه المعصومين قد أخبروا بها.

وهذا -عندهم- ينطبق على الأئمة، وعلى وجه الخصوص الإمام الغائب وهو المهدي المنتظر ويقولون: إن النبي ﷺ تحدث عنه، ويقول الشيخ كاشف الغطاء: (ونحن وإن اعترفنا بجهل الحكمة وعدم الوصول إلى المصلحة، فإننا عندما أجبنا بعض عوام الشيعة على هذا السؤال ذكرنا لهم عدة وجوه تصلح للتعليل، ولكن ليس على سبيل البت، فإن المقام أكثر غموضا ودقة من ذلك، ولعل هناك أمورا تسعها

الصدور ولا تسعها السطور.. وإذا قامت البراهين على وجوب وجود الإمام في كل عصر، وأن الأرض لا تخلو من حجة، وأن وجوده لطف، وتصرفه لطف آخر، فالسؤال عن الحكمة ساقط، والأدلة متوافرة).

□□□

وعند أهل السُنَّة فإن هذه الإجابة غير كافية، لأنهم يؤمنون بأنه ليس هناك إنسان معصوم، وليس هناك إنسان يمكن أن يصل إلى مثل هذه المرتبة القريبة من مرتبة النبوة. وليس هناك إنسان ينفرد وحده بالقول. والمبدأ الإسلامى هو الشورى:

﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى آية ٣٨) وحتى النبى المعصوم ﷺ أمره الله بأن يشاور صحابته: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (آل عمران آية ١٥٩)

ويقول فريق من علماء الشيعة: إن فكرة الإمام المعصوم تنطبق على الأئمة الاثنى عشر فقط ولا تنطبق على أحد بعدهم، حتى ولو كان من نسل آل البيت، ويقول هؤلاء: إنه لا يوجد الآن إمام معصوم، وإن من يسميهم الشيعة أئمة إنما يخلعون عليهم اللقب بمعنى آخر ليس فيه معنى العصمة. حتى الإمام الخمينى فهو ليس إماما بالمعنى الحقيقى، وكان لقبه وهو فى العراق (نائب الإمام) أى إن له منزلة عالية فى البناء الهرمى لعلماء الشيعة ولكن لا يصل إلى درجة أن يكون إماما، ولكن أنصاره أسقطوا كلمة (نائب) وشاع لقب الإمام.. ويقول هؤلاء: إن حوزات العلماء الشيعة فى إيران والعراق تسير فى هذا الاتجاه.

□□□

أما فكرة المهدي المنتظر فإن أحمد أمين يفسر إيمان الشيعة بها تفسيراً سياسياً واجتماعياً ودينياً، ويرى أن الشيعة اخترعوا هذه الفكرة بعد خروج الخلافة من أيديهم وانتقالها إلى معاوية، وقتل الإمام على، وتسليم الإمام الحسن الأمر إلى معاوية، ثم قتل الإمام الحسين، حينئذ رأى الشيعة أن كل ذلك قد يسبب اليأس فى

نفوس أتباعهم فيذوب حزبيهم، فكان منهم بعيدو النظر، بدعوا يبشرون بأن الحكم سيرجع إليهم، وأن بنى أمية مصيرهم الهزيمة، ووضعوا لذلك خططا منها الدعوة السرية للتشييع والعمل في الخفاء على قلب الدولة الأموية وإضعافها، ثم رأوا أن ذلك لا يتم إلا بقيام رئيس للشيعة يلتف الناس حوله ولو سرا، ويلقبونه بأنه الخليفة حقا، ورأوا أن ذلك لا يتم أيضا إلا بصيغة دينية، فهو الإمام، وهو المعصوم، ورأوا من إحكام أمرهم بثّ الأمل في نفوس الناس حتى يشجعهم ذلك ويثبتوا، ومنوهم بأن الأمر لهم في النهاية، وأن الأمويين مهما أوتوا من النصر العاجل فإن الهزيمة تنتظرهم. ولكن قوما حولوا الأخبار الواردة من الشيعة الأولين عن السلطة المنتظرة إلى حاكم منتظر، لأن ذلك أقرب إلى أذهان العامة. وبذلك فإن تفسير أحمد أمين لنظرية المهدي المنتظر بأنها رمز لحكومة شيعية منتظرة جعلها المتأخرون حقيقة، وجعلوا المهدي المنتظر حقيقة، وأكثروا من القول فيها وزادوا أوصافا وأخبارا ليلبسوه ثوب الحقيقة.

وهذا التفسير هو ما جاء في تفسير الألوسي الذي قال: (وتأويل جماعة من الإمامية ما ورد من الأخبار في الرجعة على رجوع الدولة والأمر والنهي دون رجوع الأشخاص وإحياء الأموات) وبضيف أحمد أمين: إن العامة لا يفهمون جيدا رجوع المعانى، وإنما يفهمون رجوع الأشخاص، ولذلك وضع لهم الشيعة أخبار المهدي المنتظر بشخصه ووصفه.. وعندما خرج الأمر من أيدي الشيعة دعوا إلى تحمل آلام الحياة في صبر وثبات، وزادوا على ذلك إجابة تصوير فكرة الأمل، وجسّدوها في المهدي.

□□□

ودليلا على أن فكرة المهدي كانت وسيلة الشيعة في الخروج من حالة الإحباط بعد الفشل في الوصول إلى الحكم، أن هذه الفكرة ذاتها أخذها بعض الأمويين عندما وجدوا أنفسهم في ظروف مماثلة، وذلك عندما فشل خالد بن يزيد الأموي

وخرج الحكم من بيته إلى بيت مروان بن الحكم أشاعوا أن المهدي المنتظر سيعود بالحكم إلى آل خالد بن يزيد، وفعل العباسيون ذلك أيضا؛ فقد استغلوا فكرة المهدي المنتظر وادعوا أن المهدي فيهم وليس في الشيعة. فاليأس عند الشيعة وعند البيت السفيناني هو السبب النفسى لقيام فكرة المهدي، ونظرية حرب القوم بسلاح من جنس سلاحهم هي الدافع لظهور فكرة المهدي العباسي.

ويقول أحمد أمين: إن هؤلاء القادة المهرة استغلوا أفكار الجمهور الساذجة المتحمسة للدين وللدعوة الإسلامية، فوضعوا الأحاديث عن رسول الله ﷺ، واحكموا أسانيدها وأذاعوها بطرق مختلفة فصدقها الجمهور الطيب لبساطته، وسكت رجال الشيعة، لأنها في مصلحتهم، وسكت الأمويون لأنهم قلدوها في بيت خالد بن يزيد الأموي، وسكت العباسيون لأنهم حولوها إلى منفعتهم. ولكن الشيعة الزيدية، كانوا ينكرون نظرية المهدي المنتظر والرجعة إنكارا شديدا، وردوا الأحاديث المتعلقة بذلك، ورووا عن أئمة أهل البيت روايات تعارض روايات الأئمة الاثني عشرية.

### □□□

وهناك مسألة أخرى مثيرة هي مسألة (الجفر) الذي سبقت الإشارة إليه وهو جلد يقول بعض الشيعة: إنه مكتوب فيه علم ما سيقع لأهل البيت رواية عن جعفر الصادق في زعمهم، وفيه أخبار عن المهدي المنتظر الذي يملك الديلم والقسطنطينية ويفتح روما وانطاكيا.. إلخ.. وجعلوا هذه الروايات أحاديث بعضها نسبوه إلى النبي ، وبعضها نسبوه إلى أئمة أهل البيت، وبعضها نسبوه إلى كعب الأخبار ووهب بن منبه، وهكذا.. ويقول أحمد أمين: وكان لكل ذلك أثر سييء في تضليل عقول الناس وخضوعهم للأوهام، كما كان من أثره تلك الثورات المتتالية في تاريخ المسلمين، ففي كل عصر يخرج داع أو دعاة كلهم يزعم أنه المهدي المنتظر، ويلتف حوله طائفة من الناس، كما حدث مع المهدي رأس الدولة الفاطمية، وفي تاريخ المغرب لا يكاد

يمر عصر من غير خروج من يدعى أنه المهدي، وكان آخرهم المهدي في السودان، وفرقة البابية في فارس التي دعا إليها ميرزا علي محمد المولود سنة ١٢٢٥ هجرية، وهو من نسل الحسين، وقد ادعى- وهو في الخامسة والعشرين من عمره- أنه (الباب) بمعنى أنه (نائب المهدي المنتظر)، وما أكثر عدد من خرجوا في تاريخ الإسلام وادعوا المهديّة، وما أكثر ما قاموا به من ثورات، وما تسببوا فيه من تشتيت للدولة الإسلامية، وانقسامها وضياع قوتها.

ويعلق أحمد أمين بقوله: هذا كله من جراء نظرية المهديّة، وهي نظرية لا تتفق مع سنة الله في خلقه، ولا تتفق مع العقل الصحيح، ولعل تقدم العقل والعلم ونظم الحكم يقضى على البقية الباقية من هذه الخرافة، ويحول الناس إلى أن ينشدوا العدل، ويعملوا بأيديهم وعقولهم في إيجاد الحكم الصالح في الواقع لا في الخيال. ويتحدث أحمد أمين عن أثر فكرة المهدي على الصوفية، فقد أخذوا الفكرة وصاغوها صياغة جديدة، وتحدثوا عن (القطب)، وكونوا حول القطب مملكة من الأرواح، وقالوا: إنه هو الذي يدبر الأمر في كل عصر، وهو عماد السماء، ولولاه لوقعت على الأرض، ويلي القطب النقباء وهم كما يقول ابن عربي في كتابه الشهير (الفتوحات المكية)، اثنا عشر نقيباً في كل زمان، لا يزيدون ولا ينقصون، على عدد بروج الفلك الاثنى عشر، كل نقيب عالم بخاصية كل برج، وما أودع الله تعالى في مقامه من الأسرار والتأثيرات.. وقالوا: إن الله أعلم هؤلاء النقباء علوم الشرائع المنزلة، ولهم القدرة على استخراج خفايا النفوس، وإبليس مكشوف عندهم، يعرفون منه ما لا يعرفه من نفسه، وهكذا كَوَّن الصوفية أيضاً مملكة باطنية وراء المملكة الظاهرية، اتخذوا فيها فكرة المهدي وغيروا ألفاظها.

فإذا أضيف ذلك إلى فكرة (التقية) التي يعتبرها بعض الشيعة أصلاً من أصول المذهب، وهذه نقطة خلاف أخرى مع أهل السنة، وهي كما يقول أحمد أمين- النظام

السرى فى شئون الشيعة، فإذا أراد إمام الخروج والثورة على الخليفة وضع لذلك نظاما وتدابير، وأعلم أصحابه بذلك فتكتموه، وأظهروا الطاعة للخليفة، حتى تتم الخطة المرسومة، وإذا أحسوا ضررا من كافر أو سنى داروه وأظهروا له الموافقة، فهذه أيضا تقية.. وهكذا.

والتقية تمثل ركنا أساسيا فى تاريخ الشيعة، والثورات والانقلابات التى قام بها الشيعة على مدى التاريخ أساسها إمام مستتر يدعو إلى نفسه فى الخفاء، وبعث بدعائه إلى الأمصار، فيتخذون البيعة له من أنصارهم ويطالبونهم بالكتمان والتظاهر بالطاعة للحاكم القائم، ويلزمونهم بأن يعملوا ما يطلبه منهم الولاة الظاهرون حتى لا تحوم حولهم شبهة، إلى أن تنضج الثورة، ويحين الوقت الملائم، فيعلنوا الخروج على الحاكم ويحملوا السلاح فى وجه الدولة..

وقد روى الكلينى فى كتابه (الكافى) الكثير عن التقية فروى -مثلا- عن أبى عبد الله أنه قال: (تسعة أعشار الدين فى التقية. ولادين لمن لا تقية له، والتقية فى كل شىء إلا فى النبذ والمسح على الخفين)، وقال: إن الآية ﴿أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا﴾ (القصص آية ٥٤) أى بما صبروا على التقية، وما بلغت تقية أحد تقية أصحاب الكهف، ويستند الشيعة إلى قول الله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتَهُ﴾ (آل عمران آية ٢٨)، ويروى الشيعة عن أبى جعفر الصادق: (التقية من دينى ودين آبائى، ولا إيمان لمن لا تقية له).

وعلى هذا قال بعض الشيعة: إنه يحسن لمن اجتمع مع أهل السنة أن يوافقهم فى صلاتهم وصيامهم وسائر ما يدينون به، ويروى هؤلاء عن بعض أئمة أهل البيت: من صلى وراء سنى تقية فكأنما صلى وراء نبي، وفى وجوب قضاء هذه الصلاة عندهم خلاف؛ بعضهم قال يجب القضاء وبعضهم قال: إنه لا يجب.. وقد فسروا

كثيراً من أعمال الأئمة على أنهم فعلوها تقية، فسكوت عليّ على خلافة أبي بكر وعمر وعثمان تقية، ومصالحة الحسن لمعاوية كانت تقية، كما كانت التقية سبباً في تحميل الكلام معاني خفية، بحيث يكون الكلام ظاهراً يفهمه الناس، وباطناً يفهمه الخاصة، وفسر بعضهم القرآن على هذا النحو، فجعلوا كثيراً من الآيات رمزا لعليّ والأئمة.. وجرى على هذا النمط الصوفية فقالوا: إن وراء كل علم ظاهر علماً باطناً، لا يصل إليه الإنسان من ظاهر اللفظ، ولكن يصل إليه عن طريق الإلهام والمكاشفة. وأهل السنة يستنكرون التقية ويعتبرونها نفاقاً لا يجوز، لأنه يجعل كل إنسان يسيء الظن بالآخر، ولا يعرف إن كان صادقاً فيما يقوله وما يفعله، أم أنه يبطن غير ما يظهر وفقاً لمبدأ التقية.

ويقول بعض علماء الشيعة الجدد: إن مبدأ التقية كان ضرورياً في الماضي، حين كان الشيعة يتعرضون للاضطهاد، وكانوا يضطرون إلى إخفاء حقيقتهم أما الآن فلم يعد له مبرر.



وفي كتاب (الشيعة والسنة) للأستاذ إحسان الله ظهير (مطبعة لاهور - باكستان - الطبعة الثالثة والعشرون ١٩٨٤).. فصل في الرد على القول بالتقية - من وجهة نظر أهل السنة - يقول: إن الآيات التي يستند إليها الشيعة لتبرير التقية مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة آية ١٩٥) وقوله تعالى في آل عمران آية ٢٨: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾ ومثل قوله تعالى في سورة النحل آية ١٠٦: ﴿إِلَّا مَن أٰكْرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ لاتدل على جواز الكذب والتقية، مافي الآية ٣٩ من سورة الأحزاب: ﴿الَّذِينَ يَبْلِغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ، وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾، وقوله: ﴿بَنَاتِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (سورة التوبة آية ١١٩)، كما أن الأحاديث تؤكد على أن ظاهر المؤمن كباطنه، مثل

الحديث الذى رواه أبو داود: "كبرت خيانة أن تحدث أخاك حديثاً فهو لك مصدق وأنت به كاذب"، والحديث الوارد فى كتاب أصول الكافى: (لا يجد عبد طعم الإيمان حتى يترك الكذب هزله وجده).. وفى نهج البلاغة للإمام على: (الإيمان أن تؤثر الصدق حيث يضرك على الكذب حيث ينفعك).

□□□

### أما نقطة الخلاف الجوهرية فهى حول زواج المتعة

يقول الإمام محمد الحسين آل كاشف الغطاء فى كتابه (أصل الشيعة وأصولها): إن عقود الزواج عندنا قسمان: عقد الدوام وهو الزواج المطلق والعقد المرسل قال تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ﴾ (سورة النورة الآية ٣٢)، وعقد الانقطاع وهو الزواج المقيد المؤقت، والأول عليه اتفاق عامة المسلمين، أما الثانى ويعرف باسم (نكاح المتعة) فهو مصرح به بقوله تعالى فى سورة النساء آية ٢٤ ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ فهو زواج انفردت به الشيعة الإمامية من بين سائر فرق المسلمين وقالت بجوازه ومشروعيته إلى الأبد، ولا يزال النزاع محتدماً حوله بين الفريقين من زمن الصحابة إلى اليوم.

ويقول: إن المتعة بمعنى العقد إلى أجل مسمى وبأجر معين شرعها الله وعمل بها جماعة من الصحابة فى حياة الرسول وبعد وفاته، واتفق المفسرون على أن جماعة من عظماء الصحابة كعبدالله بن عباس، وجابر بن عبدالله الانصارى، وابن مسعود، وأبى بن كعب وغيرهم كانوا يفتون بإباحتها.. والبعض يقول: إنها نسخت وحُرمت بعد ما أبحاث، وحدث هنا الاضطراب فى النقل والاختلاف الذى لا يفيد ظناً، فضلاً عن القطع. ومعلوم أن الحكم القطعى لا ينسخه إلا دليل قطعى، فتارة يقولون: إنها نسخت بالسنة وإن النبى حرمها بعدما أباحها، وتارة يقولون: إنها نسخت بالكتاب.

وفى زواج المتعة لا تترث الزوجة عن زوجها.. ويبرر الإمام كاشف الغطاء ذلك بأن ذلك مثل الزوجة الكافرة فإنها لا تترث زوجها، وكذلك الزوجة المعقود عليها فى حالة مرض الزوج إذا مات زوجها قبل الدخول بها فإنها لا تترث زوجها أيضا. ويقول البعض: إن الزوجة فى زواج المتعة ليس لها عدة بعد انتهاء مدة الزواج، ويقول كاشف الغطاء- وغيره من أئمة الشيعة- إن العدة ثابتة بإجماع الإمامية- وهى حيضتان، أما النفقة فليس للزوجة نفقة فى زواج المتعة.. ويقول: إن النفقة ليست من لوازم الزوجية، فإن الناشز زوجة وليست لها نفقة، ولا حاجة للطلاق فى زواج المتعة، لأنه ينتهى بانتهاء المدة تلقائيا، أما الولد من زواج المتعة فينسب إلى أبيه.. ويقول كاشف الغطاء فى تفسير الحكمة من زواج المتعة: إنه يعصم من الحرام، ومن المعلوم أن حالة المسافرين لا تساعد على الزواج الدائم لما له من تبعات ولوازم لاتتمشى مع حالة المسافر، ومن تطول أسفارهم فى طلب علم أو تجارة أومرابطة ثغر وهم فى ميعة الشباب يعانون إمَّا العسر والحرج، مما تأباه شريعة الإسلام السمحة، وإما الوقوع فى الزنا، فلو عمل بزواج المتعة بأصوله من العقد، وحفظ النسل لانتهدت من ديار المسلمين بيوت الدعارة.

ويقول أحمد أمين: إن الآية ٢٤ فى سورة النساء: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ ذهب قوم إلى أنها وردت فى حل زواج المتعة، ودليلهم على ذلك أنه عبر بلفظ الاستمتاع وليس بلفظ النكاح، والاستمتاع والمعنى واحد، وأمر أيضا بإيتاء الأجر، وفى هذا إشارة إلى أن العقد عقد إيجار على منفعة، كما أنه أمر بإيتاء الأجر بعد الاستمتاع، وذلك يكون فى عقد الإجارة والمتعة، أما المهر فإنه يجب فى النكاح، وبطالب الزوج بالمهر أولا قبل أن يمكن من الاستمتاع.

وقد ردَّ أهل السُّنة على ذلك وقالوا: إن الآية واردة فى الزواج المعروف الدائم، وليس فى زواج المتعة، لأن سياق الآية كلها فى الزواج، فقد ذكر أول الآيات أجناسا ممن يحرم الزواج منهن، وأباح ما وراء ذلك، فيكون معنى قوله تعالى:

﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ الاستمتاع بعقد الزواج المعروف، وأما تسمية المهر أجرا فقد ورد في القرآن تسمية المهر أجرا ﴿فَأَنْكِحُواهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ (النساء آية ٢٥)، أى المهر، وقوله تعالى فى سورة الأحزاب آية ٥٠: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ﴾ وأما أنه أمر بإيتاء الأجر بعد الاستمتاع- والقول بأن ذلك ليس الشأن فى الزواج الدائم، فإن فى الآية تقدما وتأخيرا ويفهم منها آتوهن منها أجورهن إذا أردتم الاستمتاع بهن.. وقد استدل أهل السنة فى تحريم زواج المتعة بقوله تعالى فى سورة المؤمنون آيتى ٥، ٦ وسورة المعارج آيتى ٢٩، ٣٠: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٣٩﴾﴾ (الاعلى أزواجهن أو ما ملكت أيمانهم) واستدلوا أيضا على أن زواج المتعة ليس زواجا، بأنه ينتهى بدون طلاق.

□□□

وقد وردت أحاديث فى المتعة، مثل قول محمد بن كعب عن ابن عباس: (إمّا كانت المتعة فى أول الإسلام، كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة، فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم فتحفظ له متاعه، وتصلح له شأنه، حتى نزلت الآية ﴿الاعلى أزواجهن أو ما ملكت أيمانهم﴾ قال ابن عباس: فكل فرج سواهما حرام.. رواه الترمذى.. وعن على أن رسول الله ﷺ نهى عن نكاح المتعة، وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر، وفى رواية أن الرسول ﷺ نهى عن متعة النساء فى خيبر، وفى رواية أن النبى ﷺ قال: "يا أيها الناس إني كنت أذنت لكم فى الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شىء فليخل سبيله، ولاتأخذوا مما آتيتموهن شيئا" .. رواه أحمد ومسلم - وفى رواية أن رسول الله ﷺ نهى فى حجة الوداع عن نكاح المتعة- رواه أحمد وأبو داود.

يقول أحمد أمين -الظاهر من كل هذا أن نكاح المتعة أجازة الرسول ﷺ فى بعض الأوقات وعند الحاجة، كالسبب الذى ذكره ابن مسعود أنهم كانوا فى

غزوة من غير نساء واشتد بهم الأمر حتى استفتوا الرسول في الخصاء، وقد روى عن الإباحة في غزوات مختلفة آخرها يوم فتح مكة- ثم حرّمت.. وقد أكد عمر بن الخطاب تحريمها في خلافته وأخذ الناس بتحريمها أخذاً شديداً، وروى عنه أنه قال: (لا أوتى برجل نكح امرأة إلا رجّمته) يقصد نكاح المتعة.

ثم انتهى الخلاف بين أهل السنة بإجماع الأئمة الأربعة وفقهاء الأمصار على تحريمها ما عدا فقهاء الشيعة الإمامية.

ويقول أحمد أمين: إذا حكمنا العقل في هذا النوع من النكاح لم نجد يفترق كثيراً عن الزنا، وإن القول بأن المتعة من باب استئجار بضع المرأة شناعة مجها الذوق السليم، وفيه تسهيل لعيشة الإباحة التي لا تنقيد بقيود، ولا تتحمل عبء الزواج، يضاف إلى ذلك ما يستتبعه نظام المتعة من فساد المرأة واستهتارها، وكثرة الضحايا، فاستئجار المرأة أياماً وتركها يعرضها لأشد أنواع الخطر، وهذا ما حدث فعلاً، وإذا كان المثل الأعلى للأسرة زوجاً واحداً، وزوجة واحدة وعروة وثقى باقية أبداً ينشأ في أحضانها الأبناء فما أبعد زواج المتعة عن هذه الصورة الكريمة للزواج.

وقد أكد الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر أن زواج المتعة محرم قطعاً، وأن شرط الزواج الصحيح شرعاً أن يكون قائماً على نية الاستمرار والتأبيد ولا يكون في نية أحد الزوجين أن يكون زواجا مؤقتاً..

وكذلك أكد وزير الأوقاف الدكتور محمود حمدي زقزوق تحريم زواج المتعة.



نقطة خلاف أخرى في الفقه.

الشيعة الإمامية يرون جواز الجمع بين صلاتي الظهر والعصر معاً جمع تقديم أو تأخير ويرون أنهما وقت واحد، وكذلك الجمع بين المغرب والعشاء جمع تقديم أو تأخير على أنهما أيضاً وقت واحد، وذلك قياساً على يوم عرفة في الحج حيث يجمع الحجاج بين الظهر والعصر جمع تقديم أى في وقت الظهر، وبين المغرب والعشاء جمع تأخير.

وفقهاء أهل السنة يختلفون في ذلك. فمذهب الحنفية يمنع الجمع بين الصلاتين مطلقاً فيما عدا يوم عرفة، ولا يبيحون الجمع حتى في السفر. والشافعية والمالكية والحنابلة أجازوا الجمع في السفر واختلفوا بعد ذلك في جوازه للمرأة المرضع، والمرضى. وحجة الشيعة في جواز الجمع بين الصلاتين استناداً إلى أحاديث عن أئمة أهل البيت. ومنها ما جاء في البخارى في باب تأخير الظهر إلى العصر من كتاب مواقيت الصلاة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي صلى بالمدينة الظهر والعصر معاً والمغرب والعشاء معاً، فقال أيوب: (لعله في ليلة مطيرة، قال: عسى) أى ربما كان ذلك في ليلة مطيرة (صحيح البخارى الجزء الأول- ص ١٤٤) وأخرج الترمذى في باب الجمع بين الصلاتين فى الحضر عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: جمع رسول الله بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف، ولا مطر، قال فقيل لابن عباس: (ما أراد بذلك؟ قال: أراد ألا يحرج أمته) صحيح الترمذى - الجزء الأول ص ٣٥٥. وأخرج مسلم فى صحيحه باب الجمع بين الصلاتين عن أبى الزبير عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: (صلى رسول الله ﷺ «الظهر والعصر جمعاً بالمدينة فى غير خوف، ولا سفر، قال أبو الزبير: فسألت سعيداً: لم فعل ذلك؟ فقال: سألت ابن عباس كما سألتنى فقال: أراد ألا يحرج أحداً من أمته». وهكذا يروون أحاديث عن الجمع بين المغرب والعشاء. وقد فسر ابن حنبل ذلك بأن الحالات التى جمع فيها الرسول بين الصلاتين كانت فى الأغلب حالات المرضى أو غيره من الأعذار القهرية.

ويستند الشيعة الإمامية إلى الآية ٧٨ من سورة الإسراء: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ

الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴿٧٨﴾

وقول الرازى: (فإن فسرنا الغسق بظهور أول الظلمة كان الغسق عبارة عن أول المغرب وعلى هذا التقدير يكون المذكور فى الآية ثلاثة أوقات: وقت الزوال، ووقت

أول المغرب، ووقت الفجر، وهذا نقيض أن يكون الزوال وقتا للظهر والعصر، فيكون هذا الوقت مشتركا بين هاتين الصلاتين، وأن يكون أول المغرب وقتا للمغرب والعشاء، فيكون هذا الوقت مشتركا أيضا بين هاتين الصلاتين، فهذا يقتضى جواز الجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء مطلقا، إلا أنه دل الدليل على أن الجمع في الحضر لا يجوز من غير عذر، فوجب أن يكون الجمع جائزا بعذر السفر وعذر المطر وغيره) التفسير الكبير للرازي- الجزء ٢١ ص ٢٧.

ومثال آخر للخلافات بين السنة والشيعة.

الشيعة الإمامية يقولون: إن السجود في الصلاة لا يصح إلا على الأرض مباشرة، ويرون أن ذلك يناسب الغاية من السجود، وهي الشعور بالذل أمام الله، ويستندون في ذلك إلى أحاديث مثل: (جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا فأبما رجل من أمتى أدركته الصلاة فليصل) وعن أنس بن مالك: كنا نصلى مع رسول الله ﷺ فى شدة الحر فيأخذ أحدنا الحصباء (قطعة الحجر) فإذا برد وضعه وسجد عليه. وأخرج الشافعى فى كتابه (الأم) أن رسول الله ﷺ أمر رجلا إذا سجد أن يركن وجهه من الأرض حتى تطمئن مفاصله ثم يكبر فيرفع رأسه.. وقال الشافعى: الجبهة موضع السجود، ولو سجد على جبهته ودونها ثوب أو غيره لم يجزه السجود إلا أن يكون جريحا فيكون له عذر، وأوجب أن يضع المصلى راحتيه على الأرض فى البرد والحر فإن لم يفعل وسرهما من حر أو برد وسجد عليهما فلا إعادة عليه ولا سجود سهوا، (الإمام الشافعى - الأم - الجزء الأول ص ٩٩).

ومذهب أهل السنة تستند إلى أحاديث عائشة أم المؤمنين وعن ابن عباس وأنس ابن مالك تؤكد أن الرسول ﷺ كان يصلى على خمرة (حصير أو سجادة من سعف النخيل) والشيعة الإمامية يفضلون من تراب الأرض تراب كربلاء حيث استشهد فيها الإمام الحسين ويقولون: إنها تربة طيبة طاهرة، ولذلك يأخذون معهم قطعة من

أرض كربلاء يضعون جبهتهم عليها في السجود، وإن كانوا يقولون: إن ذلك ليس من الفرض للحنم ولا من واجبات الشرع والدين وإنه من قبيل الاستحسان فقط. أما الأصل الواجب فهو السجود على أى شىء طاهر.

□□□

والشيعة الإمامية يتفقون مع السنة في إباحة الخلع إذا كرهت الزوجة زوجها على أن تدفع له ما أخذته منه كما جاء في الآية ٢٢٩ من سورة البقرة: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾

□□□

والشيعة الإمامية يؤمنون بفكرة البداء - ومعناها أن الله يمكن أن يعلم ما لم يكن يعلم. ويختلف أهل السنة في ذلك ويستدلون على أن علم الله أزلى أبدي لا يضاف إليه ولا ينقص بآيات كثيرة منها: ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ طه آية ٥٢ - ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلِيمٌ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ الحشر آية ٢٢ - ﴿وَأَنَّ اللَّهَ قَدَّ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ الطلاق آية ١٢ -

أى إن علم الله تام كامل بكل ما كان وما هو كائن وما سيكون وليس هناك جديد يمكن أن يضاف إليه.

والاختلافات الفقهية بين أهل السنة والشيعة لها مثيل في اختلافات بين مذاهب أهل السنة، والرسول ﷺ نبه إلى التسامح في هذه الاختلافات بقوله: اختلاف أمتي رحمة - وهذا الحديث رواه ابن عباس (الموسوعة الفقهية- جزء أول ص ٣ - طبعة وزارة الأوقاف بالكويت). وفي كتاب مجموع الفتاوى لابن تيمية أنه قيل لأحد المؤلفين وكان قد ألف كتاباً أسماه (الاختلاف) فقيل له: لا تسمه كتاب الاختلاف ولكن سمه كتاب السعة، ويقول العلامة العسقلاني: (إن من خصائص أمة الإسلام

الاختلاف ولذلك قيل إجماعهم حجة واختلافهم رحمة) وهذا ما قاله ابن تيمية أيضا. فالاختلاف مباح في المسائل والقضايا الفرعية التي يجوز فيها الاجتهاد ويشمل كل حكم شرعي ليس فيه دليل قطعي في الكتاب والأحاديث المتواترة المشهورة. وليست هذه كل نقط الخلاف.

ولكن يجب ألا ننسى نقط الاتفاق، وهي كثيرة وتتعلق بأصول ومبادئ وجوهر الإسلام، لكيلا نسمح بأن يتحول الاختلاف إلى عداة أو فرقة.

وكان الفقيه الكبير الشيخ فرج السنهوري يقول: إن الاختلافات بين أهل السنة والشيعة الإمامية لا تخرجهم من عباءة الإسلام، وبالتالي يمكن التقريب بالحوار، خاصة وأن الخلافات بعضها خلافاً تاريخية تتعلق بالماضي، وبعضها الآخر ناتج عن الاعتماد على تفسيرات أو مصادر مختلفة للحديث.. وهذا مما يمكن أن يكون موضوعاً للحوار.